غير مرغوب فيكم هنا

قوة "الأمن الذاتي" تستهدف المهاجرين في ماليزيا

حقوق المهاجرين
من حقوق الإنسان

منظمة العفو
الدولية

© Teh Eng Koon/AP

غير مرغوب فيكم هنا

قوة "الأمن الذاتي" تستهدف المهاجرين في ماليزيا

حبيب الرحمن

في الساعات الأولى من صباح 8 أغسطس/آب 2007، داهم موظفون رسميون تابعون لـ"ريلا"، وهي فرقة تطوعية مدنية تدعمها الحكومة، جماعة روهينغيا للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين (أشخاص لا يملكون وثائق رسمية). وتعرض أحد موظفي "ريلا" بالضرب لحبيب الرحمن، وهو الأمين العام لمنظمة روهينغيا ميانمار الإثنية لحقوق الإنسان – فرع ماليزيا (محروم)، عندما حاول التعريف بنفسه. فأظهر بطاقة اللجوء التي صرفها له مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين بلا طائل. وروهينغيا هي أقلية إثنية مسلمة من ميانمار، وقد سعى العديد من أفرادها إلى طلب اللجوء نتيجة الاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان في تلك البلاد.

واقتيد حبيب الرحمن لاحقاً مع 20 لاجئاً معترفاً بهم من قبل مكتب المفوض السامي إلى معسكر الاعتقال التابع لدائرة الهجرة في سيمبانغ، قريباً من مطار كوالالمبور الدولي. وعندما ذهب رئيس "محروم" إلى مكتب "ريلا" المحلي للاستفسار عن المداهمة، تعرض للإساءة اللفظية. ولم يعرف بأنه قد جرى الإفراج عن أي ممن تم احتجازهم.

في ماليزيا ما يربو على 1.5 عامل مهاجر وطالب لجوء ولاجئ. والعديد من هؤلاء المهاجرين غير شرعيين، أي أنهم لا يملكون الإذن أو الوثائق الثبوتية اللازمة للبقاء في البلاد. وتعلن الحكومة الماليزية بصورة منتظمة أنها سوف تطرد من تسميهم "المهاجرين غير الشرعيين"، على الرغم من حاجة الصناعة إلى العمل الرخيص غير الماهر. ولكونها مزدهرة اقتصادياً وبوجود طلب مرتفع على الأيدي العاملة الرخيصة، فإن ماليزيا وجهة مشتركة للمهاجرين من بلدان مثل إندونيسيا وبنغلادش والهند. ولدى ماليزيا عدد كبير من اللاجئين وطالبي اللجوء، والعديد من هؤلاء من ميانمار، ومثلها مثل بعض الدول الآسيوية الأخرى، لم تصدّق ماليزيا على اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين لسنة 1951، والاتفاقية الدولية بشأن حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

وفي 1972، أدى إعلان حالة الطوارئ إلى إنشاء الحكومة "ريلا"، أي قوة المتطوعين الشعبية، وذلك "للمساعدة على حفظ الأمن في البلاد ورفاه شعبها". وفي 2005، تعززت سلطات "ريلا" فصار من صلاحياتها إيقاف الأشخاص ومساءلة واعتقال أي شخص "يعتقد بصورة معقولة" أنه إرهابي أو شخص غير مرغوب فيه أو "مهاجر غير شرعي" دون إبراز مذكرة توقيف. وتستطيع "ريلا" كذلك القيام

ديسمبر/كانون الأول December 2007
رقم الوثيقة: AI Index: ASA 28/007/2007

أحد موظفي "ريلا" أثناء عملية مداهمة لمهاجرين غير شرعيين، ماليزيا، مار/آذار 2005.

بعمليات مداهمة دون إشراف أو إذن من سلطات الهجرة. وتصف جماعات المجتمع المدني "ريلا" بأنها "قوة دفاع ذاتي" أشبه بالعصابات وتنتقدها لما تمارسه من إساءة للسلطة ولانتهاكها حقوق المهاجرين واللاجئين. وتتلقى "ريلا" القليل من التدريب ولا رقابة أمنية على أفرادها، وليست هناك آلية لمحاسبتهم على ما يرتكبونه من خروقات للقانون أو إساءة لاستخدام سلطتهم.

وقد قامت منظمة العفو الدولية بتوثيق انتهاكات لحقوق الإنسان في ماليزيا على أيدي الشرطة وقوات الأمن، بما في ذلك عمليات قتل غير قانونية وتعذيب أو غيره من صنوف سوء المعاملة في زنازين الشرطة، إضافة إلى حالات وفاة في الحجز. ولا غرابة في أن تتهم "ريلا" بالمثل، وهي قوة شبه أمنية، باستخدام القوة المفرطة وانتهاك الحقوق الإنسانية للمهاجرين واللاجئين. وقد دأب موظفو "ريلا"، حسبما ذُكر، على لكم وركل المهاجرين وتدمير ممتلكاتهم أثناء مداهماتها. وكثيراً ما تمتنع "ريلا" عن تفحص وثائق الهجرة بصورة مناسبة، أو تقوم ببساطة بإتلاف هذه الوثائق ورسائل الاستخدام الصادرة عن أصحاب العمل، بينما يتسم العديد من الاعتقالات بالتعسف.

وإثر قيام "ريلا" بمداهماتها، يرسَل المهاجرون غير الشرعيين واللاجئون وطالبو اللجوء إلى معسكرات اعتقال للمهاجرين. ولدى ماليزيا ما لا يقل عن ستة معسكرات اعتقال في أنحاء مختلفة من البلاد كثيراً ما لا تفي بمقتضيات معايير الحد الأدنى للأمم المتحدة لأماكن الاحتجاز من حيث النظافة والرعاية الطبية والنظام. وتؤدي عمليات الاعتقال الجماعية إلى الاكتظاظ الشديد. وتتضمن بواعث القلق الأخرى سوء الأوضاع الصحية والصرف الصحي وغياب الخدمات الطبية وعدم كفاية الغذاء، إضافة إلى الإساءات البدنية. ويواجه المهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء في معسكرات الاعتقال هذه خطر الإعادة القسرية إلى بلدانهم، حيث يمكن أن يواجهوا انتهاكات لحقوقهم الإنسانية.

إن القانون الدولي العرفي ومبدأ عدم الإعادة القسرية يحظران الإعادة القسرية لأي شخص إلى بلدان يمكن أن يواجه فيها خطر التعذيب أو سواه من ضروب سوء المعاملة.

© Teh Eng Koon/AP

الغلاف الأمامي وأعلى: طالبو لجوء يبرزون استمارات طلباتهم خارج مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين، كوالالمبور، ماليزيا

اليوم العالمي للمهاجرين

يصادف الثامن عشر من ديسمبر/كانون الأول اليوم العالمي للمهاجرين، وهو اليوم من عام 1990 الذي تبنت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة الاتفاقية الدولية بشأن حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (اتفاقية العمال المهاجرين). ودخلت اتفاقية العمال المهاجرين حيز النفاذ في 1 يوليو/تموز 2003، وصادقت عليها حتى الآن 37 دولة. وهي مناسبة جديرة بأن يحتفل فيها بما قدمه ملايين العمال المهاجرين من إسهامات في شتى أنحاء العالم. وهي كذلك فرصة للفت الأنظار إلى ضرورة تعزيز وحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

إن اتفاقية العمال المهاجرين هي المعاهدة الدولية الأولى التي تتضمن اعترافاً عيانياً بالحقوق الإنسانية لجميع العمال المهاجرين وأسرهم. وهي تحظر التمييز ضد العمال المهاجرين. ومنظمة العفو الدولية تواصل دعوتها إلى الدول التي لم تصدق بعد على الاتفاقية بأن تنفذ أحكامها وتضمنها في قانونها الوطني.

ولمزيد من المعلومات بشأن العمال المهاجرين في ماليزيا، انظر "ماليزيا: حقوق الإنسان عرضة للخطر بسبب الترحيل الجماعي للمهاجرين من غير حملة الوثائق" (رقم الوثيقة: ASA 28/008/2004) و"ماليزيا: نحو عمل شرطي يقوم على حقوق الإنسان" (رقم الوثيقة: ASA 28/001/2005)؛ وزوروا الموقع الإلكتروني لمنظمة العفو الدولية: www.amnesty.org/refugees

بادروا بالتحرك الآن

يرجى الكتابة إلى السلطات الماليزية لدعوتها إلى:

- **ضمان عدم إعادة أي شخص، بغض النظر عن وضعه القانوني، إلى بلد يمكن أي يواجه فيه التعذيب أو أية انتهاكات خطيرة أخرى لحقوقه الإنسانية؛**
- **ضمان تقيُّد "ريلا" بمدونة الأمم المتحدة لسلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، وعدم استخدام القوة غير المتناسبة ضد المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين وطالبي اللجوء؛**
- **ضمان عدم اعتقال المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين وطالبي اللجوء بشكل تعسفي، ومراعاة ظروف الاحتجاز المعايير الدولية ذات الصلة؛**
- **التصديق على الاتفاقية الدولية بشأن حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية العام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين.**

يرجى إرسال المناشدات إلى:

رئيس الوزراء ووزير الأمن الداخلي
Prime Minister and Minister for Internal Security
Dato' Abdullah Haji Ahmad Badawi
Prime Minister's Department, Block 1
Federal Government Administration Centre
62502 Putrajaya
Selangor
Malaysia
طريقة المخاطبة: سعادة رئيس الوزراء

مدير عام دائرة الهجرة
Director General of Immigration Department
Tuan H. J. Wahid Bin MD Don
Director General Office
Immigration Department of Malaysia
Level 1-7 (Podium) Block 2G-4, Precinct 2
Federal Government Administration Centre
62550 Putrajaya
Malaysia
فاكس: 1200 8880 3 60+
طريقة المخاطبة: السيد المدير العام

ديسمبر/كانون الأول December 2007
رقم الوثيقة: AI Index: ASA 28/007/2007

Amnesty International
International Secretariat, Peter Benenson House
1 Easton Street, London WC1X ODW, United Kingdom

www.amnesty.org

حقوق المهاجرين من حقوق الإنسان

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم 2,2 مليون شخص في أكثر من 150 بلداً وإقليماً يقومون بحملات لوضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

ونتطلع إلى عالم يتمتع فيه كل شخص بجميع الحقوق المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ونحن مستقلون عن أية حكومة أو عقيدة سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين – ويتم تمويلنا بصورة رئيسية من جانب أعضائنا والتبرعات العامة.